المشددة بحالة النسبة الملحق الى المجرد عن الياء انتهى وقال السيد قبل التعريف المذكور تعريف بما يساويه في المعرفة والجهالة لا سيما له على النسبة قال ويمكن ان يجاب عنه بانه يعرف المنسوب الاصطلاحي بالنسبة اللغويه فلا يلزم ما ذكروه لان النسبة اللغويه معلومه قول الالفيه والعبارة لها واثنا فيه ومثلها محوه الحذف قال ابن هشام فان قلت من قال في عمو وحذف الالف كما يحذف اليا لان الالف مع الياء بمنزله الياء ان قلت لا نص على ذلك ابو علي وذلك لا يعصا لها كما ان الذي يحذف واو مفعول لا يحذف ميم من حيث حذف الزيادتين في مرو ان قال وكذلك ان تقول كان مقتضى القياس ان لا يحذف اذا نسب الى كرسي لان الاصل ان يبقى المنسوب اليه وكذلك كرهوا توالي ياءات وهذا المعنى مفقود في مسلمان اذا انسبا لالف قال فان قلت ما نائب عن الاصل يفصل بدليل مررت بحوار ذهب قلت الاصل في اجتماع اليايات لا في وجود اليايات في الكلم غير مجتمعه فافهم الفرق فهذا ما قلنا فهو مرجع علم النحو انتهى قولها فعليها واووجد لها حسن لسنا على حد لسنا سوا بل الحذف هو المختار كما قاله في الكافيه وشرحها وقد نبه عليه ابن الحاجب بقوله ويحذف غير ها كمعلى وقد جا حلوى واصرح منه قول النزهه وجلي افصح من جلي وبقي من اقسام المد الفها في حاله القلب نحو فصلها بالالف فيقال حبلاوى وقد نبه عليه في الشافيه قول الالفيه شبهها الملحق الاصلي مالها وللاصلي قلت سمى قال ابن هشام يوهم ان الف الالحاق ليست كذلك بل يكون كالف التانيث في توجيه الحذف لانه يقتضي قولها وقد صرح في الكافيه وشرحها بان القلب في الف الالحاق الرابعه اجود من الحذف كالاصليه لكن ذكر ان الحذف في القلب اشبه من المنقلبه عن اصل كان الالف الالحاق شبها الف التانيث في الزياده وشبهها بالاصليه في انها باذاء حرف اصلي قول النزهه وملك الجبار في ملي توهم التساوي وليس كذلك بل الواجب القلب كما في الالفيه لانها كالاصليه قول الشافيه وملي يوهم وجوب القلب وليس كذلك بل يجوز الحذف فعباره الالفيه اجود من عباره تمامها قولها وتقلب الالف الاخيره الثالثه والرابعه المنقلبه واذا قال السيد كان من الواجب ان يقول الرابعه المنقلبه التي لغير الالحاق كما لم يذكر حكمها فيما بعد قولها وباب مجى جاعل نحو وحيي كاسوى واسن فانهم في هذا النظير الا ساكذا واما محسافانه وجه قوي قول النزهه وملك الجبار في نحو فاض نوهم التساوي وليس كذلك بل الحذف اجود ولذا قال في الشافيه ويحذف الرابعه على الافصح كقاضي

وفي الالفيه

وفي الالفيه والحذف في الياء ابعا احق من قلب قول الالفيه والعبارة لها واثنا فيه واول ذا القلب انفتاحا قال ابن قاسم اعلم ان فتح ما قبل سابق على ما قبلها وذلك انه اذا اريد النسب الى سحح ونحوه فتحت عسه كما يفعل عين عورفا ذا فتحت اليا الفا تحركها وانفتاح ما قبلها فيصير سححى مثل فتى ثم تعلل الف واوا كما تعلب الف فتى فتقول ظهر بهذا ان الياء كما تبدل واوا بواسطه قول الشافيه وبفتح الثاني من نحو عمر والدليل على باب ايل ايضا وهو مذكور في الالفيه والنزهه قول النزهه وضم حوارا نحو لعلب يوهم ان الفتح مقيس والمعروف فيه انما هو الكسر وان الفتح شاذ يسمع ولا ينقاس هذا مذهب الخليل وسيبويه وحزم به ابن مالك في شرح العمدة فقال فان كان المكسور العين رباعيا نحو لعلب لم يفتح عينه الا سماع انتهى وعن المبرد انه مطرد وذهب الجزولي الى التوسط بين القولين وهو ان المختار ان لا يفتح قال ابو حيان وهذا مخالف لقول سيبويه في انه ساق قول المبرد انه مطرد ولا يختار الكسر انتهى ولهذا قال في الشافيه محلا لعلى على الافصح قول الشافيه قول مررن بطاهرين استوا وبها وليس كذلك بل افصح مرمي وقد صرح به في الالفيه قول الالفيه والنزهه والعبارة لها اوزيادتي تثنيه او جمع قال في شرح الكافيه انما يلزم الحذف في المنسوب اليه من المبني والجاري مجراه كاسين وجمع السلامه المذكور والجاري مجراه كعشرين اذا اعرب بعد التسمي بما كان يعرب قبلها فاما اذا جعل لونه حرف اعراب واعرب بالحركات فلا حذف وقد نبه ابن الحاجب على هذا بقوله الا على قول اعرب بالحركات قول الشافيه بشرط صحة العين والنزهه غير معلل قال ابن قاسم لا بد من تقييد المعتل بصحة السلام لان الشرط مجموع الامرين فلو كانت اللام معتلا واللام معتله ايضا نحو طوبه وحسه فانه يقال طووي وحيوي كما تصحح العين قلت وهذا القيد مذكور في التسهيل والعمدة وشرحها واشار اليه في الالفيه بالمناك حيث قال وعوما ما كان كالطويله فمثل بما وهو معتل العين صحيح اللام والعبارة للث فيه ومن فعله غير مضاعف لم يذكر فيها اسم اسم الشرط الثاني المذكور في فعليه وفعوله وهو صحة العين وقال ابن قاسم هو شرط فيها قال ولم يذكر ابن المصنف في شرحه عنها الا شرط عدم التضعيف مع ذكر الشرطين في فعليه بالفتح ناصل في فعيله بالفتح شرط اسي قلت ابن المصنف معذور في انه ذا اياه وغيره صعها له ذلك ذكروا في فعيله وفعوله شرطين وفي فعيله شرطا واحدا قال ابوه في التسهيل يقال في فعيلة فعلا وفعيل وفعولة فعلا مالم يضاعفن او يقل فعيلة مع صحة لامه وفيه

Copyright Hong Kong University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)